الجمهورية

السبت 22-05-2021 العدد 2994

مكافحة الفساد: لبنان مفكّك والقانون غائب

نظّم "مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد" في جامعة القديس يوسف بالتعاون مع مؤسسة "كونراد اديناور"، وفي إطار العمل على تحقيق الحكم الرشيد، تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد في القطاع العام والخاص، ندوة حوارية افتراضية بعنوان "مكافحة الفساد: ما الذي يمنع تطبيق القوانين"، في حرم كلية العلوم الاجتماعية - شارع هوفلان.

شارك في الندوة وزير العدل السابق البروفسور إبراهيم نجار، النائب المستقيل المهندس نعمة افرام، رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية، عضو الهيئة الإدارية في الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين المحامية كارين طعمة، منسق مشروع ACT أحمد العاصي عن حملة «كلنا ضد الفساد» ومدير المشاريع في مؤسسة «كونراد اديناور» حمد الياس.

مونان

بداية، قال مدير «مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد» بروفسور باسكال مونان: «الجميع يعلم حجم الفساد في لبنان، ولكن هل الإرادة السياسية بمكافحة الفساد وسلوك درب الاصلاح موجودة لدى اهل السلطة واهل السياسة؟».

أضاف: «الدولة ومؤسساتها اليوم في حال من التفكّك والانحلال، والمؤسسات التي انشأها الرئيس فؤاد شهاب تعاني، ومشوار اعادة الروح الى الدولة يبدأ بمكافحة الفساد».

نجار

بدوره، أشار نجار الى أنّه «ليس هناك مكافحة فساد في حال لا يوجد دولة قانون، ودولة القانون تعني انّه يجب احترام القانون من جباية الضرائب وخلق قوة مسلحة وإدارة صحيحة وتطبيق القوانين بالشكل المطلوب»، مشدّداً على أنّ «مكافحة الفساد ليست فقط بالشعارات والخطابات».

وقال: «لم يعد هناك ثقافة قانون في لبنان، «الشاطر بشطارته والإيد لي ما فيك ليا بوسها ودعي عليها»، كل هذه الاقاويل وتطبيقها أدّى الى غياب ثقافة القانون في لبنان، ولم يعد لدينا أي أحد يحتكم لحكم القانون لأنّ لبنان مفكك اليوم، وكل القطاعات انهارت. انّ الفساد مستشر في لبنان وحكم القانون الرشيد غير موجود».

أضاف: «يجب ان تكون الدولة قوية وقادرة وعادلة، يعني انّه بحسب القانون يجب على الدولة ان تجبي الضرائب ومن خلالها يتمّ تأمين المرفق العام، ما ينتج منه قوى مسلحة وقوى أمن تحمي البلاد. عندما تكون هناك «ذهنية مسؤول» يصبح لدينا دولة».

وعرض تجربته خلال توليه وزارة العدل، مشيراً الى انّه حاول «تطبيق القانون وهو لم يردّ على أي مرجعية سياسية، ولكن في كل خطوة قرر القيام بها، واجهه ضغط سياسي كبير». وقال: «أنا كوزير عدل، حوّلت 18 ملفاً لقضاة فاسدين الى ملف التفتيش القضائي وتمّ فصل قاضٍ واحد فقط، لأنّ الوساطة السياسية قامت بما يمكّن القيام به، فقط لحماية هؤلاء القضاة، ناهيك عن أموال طائلة بملايين الدولارات عُرضت مرات عدة في مقابل القبول بـ«تمريق» ملفات فساد رفضتها بالطبع».

افرام

بدوره، قال افرام: «ترشحت للنيابة بهدف تغيير الواقع الذي وصلنا اليه اليوم. لم أتفاجأ يوماً بالواقع الحاصل، ورأيت انّ المشكلة الأساسية هي انّ الاعتقاد الراهن للشأن السياسي هو انّ مؤسسات الدولة مشرّعة للسبي ويمكن استغلالها بعد الدخول الى الدولة. وهذه العملية بدأت منذ العام 1991 عندما أُقرّ قانون يسمح لأي حزبي بأن يتسلّم مسؤولية إدارية في الدولة اللبنانية».

أضاف: «من يتكلم اليوم بإسم لبنان؟ المنظومة السياسية تعتبر انّ الدولة غنيمة حرب، ولا يمكن النهوض بلبنان إلّا من خلال تحرير الدولة من الفساد».

> افرام: هناك منظومة ذكية جداً لجذب الأموال وسرقتها

وتابع: «أمامنا سنة للقتال من أجل بقاء لبنان، والرؤية واضحة من خلال إعادة بناء الدولة على الإنتاجية والفعالية انطلاقاً من فن بناء المؤسسات».

وكشف انّه «بصدد تشكيل جبهة سياسية عابرة للطوائف والمناطق لخوض الانتخابات النيابية المقبلة وإحداث التغيير الكبير». وقال: «لقد تأخّرنا لفهم الفساد في لبنان، فهناك منظومة ذكية جداً بجذب الأموال وسرقتها، من خلال جذب السياح والمغتربين اللبنانيين مع أموالهم وسرقتها في لبنان من خلال طرح أوهام عليهم».

وحذّر من الوضع الراهن، وقال: «إننا أمام زوال لبنان الذي نعرفه، وهناك نية لتدمير كل ما تغنّى به لسنوات طويلة. فمدارس لبنان وجامعاته وثقافته وكل ما نعرفه عنه يُدمّر حالياً. ونحن اليوم امام لحظة حقيقة، إما الذهاب الى إعادة بناء لبنان من خلال الدخول بقوة الى مجلس النواب، او

جانب من الندوة

السماح للمنظومة بالاستمرار في تدميره».

وعن كلفة الفساد، قال: «علينا جمع كل الأموال التي دخلت الى لبنان منذ العام 1991 وطرحها على ما تبقّى منها اليوم».

عطية

أما رئيس التفتيش المركزي فقال: «في لبنان افضل القوانين انما تطبيقها لم يكن صحيحاً ولم يُحترم هذا التطبيق. الإدارة اللبنانية تعمل تحت اشراف أجهزة رقابية هُمّشت وهُمّش عملها بعدم تطويرها منذ ثلاثين عاماً، الملاك موجود منذ العام 1959 وتبقّى منه اليوم 30% منه فقط لمراقبة الإدارة العامة، وهذا أمر مستحيل تطبيقه بالطريقة المناسبة».

أضاف: «المسار الإداري غير محترم في الدولة اللبنانية، المعاملات الإدارية يجب ان توجّه من ادنى السلم الإداري الى اعلى المراجع، وهذا أساس العمل والقوانين الموضوعة بحسب التسلسل الإداري، ولكن ان يُختصر العمل بمكتب الوزير ومستشاريه فهذا فساد».

ولفت الى أنّ «قرارات هيئة التفتيش المركزي لا تُحترم، والعشرات منها لم تُحترم على مدى عشرين عاماً وأكثر».

العاصي وطعمة

وتحدث كل من العاصي وطعمة عن مشروع مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في لبنان الممول من الاتحاد الأوروبي وExpertise France، والأنشطة التي تناولتها الحملة الهادفة الى «الوصول لأكبر شريحة من المواطنين وتعزيز ثقافة مكافحة الفساد، ولمساعدتهم في فهم تعريف الفساد، وكيفية مواجهته، من خلال برامج تدريبية ومؤتمرات عدة تطال طلاب المدارس والجامعات».

وذكر بيان للمرصد، أنّ «الهدف الأساسي من إطلاق منتدى الحكم الرشيد، خلق إطار تحفيزي لبناء سياسات عامة أكثر قابلية للتطبيق، تأخذ بالاعتبار معايير الحكم الرشيد، وتوفر وسيلة ضغط بين يدي المواطن اللبناني من خلال تعريفه بحقوقه وواجباته، كما يهدف الى توفير المعلومات المتاحة عن عمل الدولة واداراتها ومؤسساتها، وتحديد الأمور والنواحي التي يمكن تحسينها في الادارة العامة».

وأشار الى أنّه «من المفترض ان يشكّل هذا المنتدى صلة الوصل بين صانعي القرار والمؤثرين فيه من جهة، والرأي العام من جهة أخرى، كما أنّه سيسعى مستقبلاً الى الانفتاح باتجاه القطاع الخاص، انطلاقاً من القناعة الراسخة بضرورة تحقيق معايير الحوكمة في هذا القطاع ايضاً، بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني وفي المجالات القانونية والحقوقية وقضايا المجتمع كافة».